ممثلو الجهات الحكومية طلبوا من اللجنة مهلة لتقديم الأرقام التفصيلية

المالية : أمهلنا الحكومة حتى الاجتماع المقبل لعرض كلفة «شرائح العسكريين»

اجتماع اللجنة المالية

جانب من الحضور (تصوير: صالح محمد)

■ الهاشم : الحكومة تعهدت في السابق بمنح العسكريين المتقاعدين بعد التحرير معاشات استثنائية لكنها لم توف
■ عدد العسكريين المشمولين بالاقتراحات يبلغ « 13137 » وتبلغ كلفة رواتبهم الشهرية 3.6 ملايين دينار
■ هناك تخبط في الهيكل التنظيمي ووضع الإطفاء تحت مسؤولية وزير شؤون مجلس الوزراء خير دليل

ارجات اللجنة المالية قرارها في شأن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة (8 مكررا) إلى المرسوم بالقانون رقم (69) سنة 1980 بإصدار قانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين.

كما أرجات الاقتراحات بقوانين في شأن منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد إلى اجتماع تعقده الاربعاء المقبل.

وقالت مقررة اللجنة صفاء الهاشم في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن ممثلي الجهات الحكومية الذين ثابوا عن الوزراء المعنيين طلبوا من اللجنة مهلة حتى الأربعاء لتقديم الكلفة التفصيلية لتقاعد اربع شرائح من العسكريين.

وأوضحت أن الشريحة الأولى للفترة من 1991 حتى 2008 ، والثانية للفترة من 2008 حتى 2009 ، والثالثة للمتقاعدين من 1991 حتى 2009 ، والرابعة للمتقاعدين من 1991 حتى 2014.

ولفتت الهاشم إلى أن الحكومة تعهدت في السابق بمنح العسكريين المتقاعدين بعد التحرير معاشات استثنائية لكنها لم توف وكانت المكافآت من نصيب رتبة رائد فما فوق طبقا للقرار 2008/495.

وأشارت إلى أن عدد العسكريين المشمولين بالاقتراحات (13137) وتبلغ كلفة رواتبهم الشهرية 3.6مليون دينار حيث يتقاضى من خدم 25 سنة 300 دينار شهريا مقابل 250 دينارا لمن استمر في الخدمة 20 سنة وهم المتقاعدون في الفترة من 1991/1/26 حتى 2013/4/25.

وأضافت أن ممثلي الحكومة قالوا بان الكلفة المالية لتغطية المتقاعدين من رتبة نقيب فما دون هي 40 مليون دينار سنويا إلا أن اللجنة طلبت تفصيلا للشرائح كافة.

واعتبرت الهاشم ان هناك تخبطا في الهيكل التنظيمي والذي وضع إدارة الإطفاء تحت مسؤولية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بصفته رغم انهم عسكريون ويتقلدون رتبا مثل عسكريي الداخلية والدفاع والحرس الوطني.

من جهة اخرى ثمنت الهاشم موقف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في التعامل مع رسالتها بخصوص ما حدث في لجنة الظواهر السلبية، معربة عن شكرها للغانم لمناصرته للمرأة ووقوفه إلى جانب المرأة الوحيدة في المجلس.

وأكدت الهاشم أنها لم تتعرض للشريعة وأن قولها (العقد) تقصد به الأفراد وطريقة التعامل مع المرأة موضحة أن من حقها ادراج الرسالة في بند الرسائل الواردة.

وفد الشعبة البرلمانية شارك في اجتماعات اللجان بمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي

الرويعي : نحتاج لوقفة جادة وحازمة تجاه مخالفات بعض البرلمانات

الرويعي اثناء مشاركته بالاجتماع

شارك اعضاء الشعبة البرلمانية الكويتية امس في الجمعية العامة واجتماعات اللجان الدائمة والفرعية لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ136 المنعقد حاليا في عاصمة جمهورية بنغلاديش الشعبية (دكا).

وحضر وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وعضو اللجنة التنفيذية للشعبة النائب يوسف الفضالة الاجتماع العام للاتحاد الذي تناول كلمات الوفود المشاركة بالمؤتمر.

وشارك امين سر الشعبة النائب د.عودة الرويعي في اجتماع اللجنة الدائمة الأولى بالاتحاد المعنية بالسلم والأمن الدوليين والتي ناقشت مشروع القرار بشان دور البرلمانات في منع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول. ودعا الرويعي الى عدم تفسير العمل الانساني بانه تدخل خارجي والا يستغل في الوقت نفسه كغطاء للتدخل الخارجي مشيرا الى دور دولة الكويت الانساني ممثلة بحضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد قائد العمل الانساني.

وقال الرويعي إن الوفد الكويتي اطلع على مشروع القرار المقدم ووجد فيه الكثير من الامور التي يجب دعمها الى جانب ملاحظات عدة تسبق دعم هذا القرار مشيرا الى وجود العديد من الاختلافات والاحتجاجات من قبل الوفود المشاركة بشان المفاهيم والتعريفات الخاصة بالتدخل الخارجي.

واضاف ان التعديلات على مشروع القرار وصلت الى 134 تعديلا الامر الذي يجعل مروره امرا صعبا معربا عن امله في ان يكون هناك اتفاق عام حول هذا المشروع حتى يخرج بالصورة المطلوبة ويعبر عن راي البرلمانات الدولية.

وقال الرويعي إن وفد دولة الكويت تطرق خلال مناقشة المشروع للمخالفات الصريحة التي يقوم بها الكنيست الاسرائيلي من شرعنة الاستيطان من دون الالتزام بقرارات الامم المتحدة مشيرا إلى موقف دولة الكويت الواضح والداعم للقضية الفلسطينية.

ورأى ان دور البرلمانات يجب الا يقتصر على الاحتجاج على التعريفات او المضامين والمواد الواردة بمشروع القرار بل يكون ذلك من خلال التصرف الفعلي الوقوف وقفة جادة تجاه ما تقوم به بعض البرلمانات الاعضاء في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي.

الحكومة رفضتها والدلال يؤكد : سنسعى لحل توافقي

«التشريعية» أقرت تعديل «المحكمة الإدارية» بنظر القضاء في سحب وإسقاط الجنسية

اجتماع اللجنة التشريعية

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها امس على حزمة من المقترحات بقوانين وعلى رفع الحصانة عن النائب محمد هايف في قضية جنح جرائم الكترونية.

ووافقت اللجنة من الناحية الدستورية على عدد من المقترحات بشأن الرعاية السكنية مقدمه من النواب عسكر العنزي وفيصل الكندري وناصر الظفيري وعلى تعديل القانون 6 لسنة 2008 بشأن تحويل الكويتية الى شركة مساهمة.

ووافقت اللجنة على طلب لجنة الميزانيات من وزارة المالية تزويدها بالمعلومات الخاصة بالأراضي غير المستغلة في السكن الخاص على أن تعد تقرير بهذا الشأن يرفع الى المجلس قريبا.

ووافقت على منح بدلات لأعضاء الهيئة التدريسية في وزارتي التربية والأوقاف ومساواتهم مع نظرائهم في الجهات الأخرى ووافقت على التعديلات النيابية على الصندوق الوطني لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأكدت اللجنة أن النص الحالي مخالف للدستور.

وقال الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الحكومة رفضت تعديلات قانون المحكمة الإدارية بشأن الجنسية بعد مناقشتها التعديلات في اجتماعات اللجنة التشريعية ولجنة الداخلية والدفاع.

وأوضح انه برغم رفض الحكومة لتعديلات المحكمة الإدارية بشأن الجنسية إلى ان لدينا قدرا من التفاؤل بالتوصل الى حل عادل متوافق مع الدستور بهذا الشأن.

وأشار الدلال إلى ان اللجنة التشريعية أقرت تعديل قانون المحكمة الادارية لنظر القضاء في سحب واسقاط الجنسية وتم ادراجه على جدول اعمال الجلسة المقبل، وأقرت تعديل قانون الحبس الاحتياطي وسيدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة.

وأوضح أن إجمالي ما انجزته التشريعية 50 اقتراحا بقانون في مختلف المجالات واحالتها الى اللجان المختصة، مؤكدا أن المسؤولية الآن كبيرة على اللجان المختصة بإنجاز هذه الاقتراحات حتى تحقق المتطلب التشريعي.

وشدد الدلال على أن تقارير اللجنة التشريعية بخصوص رفع الحصانات استرشادية للمجلس وليست ملزمة وأن الكيدية من عدمها في طلبات رفع الحصانة امر تقديري لأعضاء اللجنة.

وأضاف أن اللجنة حريصة على إرفاق كل المستندات لطلب رفع الحصانة ليطلع عليها الأعضاء والتقرير الوحيد الذي لم تقم بإرفاقه المتعلق بقضية النائب وليد الطبطبائي نظرا لحساسية القضية ولكونها قضية خاصة.

أكدت ضرورة الالتزام بضوابط التوظيف مع الميزانية الجديدة

«الميزانيات» : «المحاسبة» اكد وجود خلل واضح في العمليات الاستثمارية لبيت الزكاة

■ إدارة التدقيق الداخلي تعاني من نقص في موظفيها وأعمالها لم تشمل الجوانب كافة

اجتماع لجنة الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ميزانية بيت الزكاة للسنة المالية الجديدة 2017/2018 وحسابها الختامي للفترة الممتدة من 17 فبراير 2015 حتى 31 مارس 2016 وملاحظات الأجهزة الرقابية بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في بيان صحافي، إن إدارة التدقيق الداخلي تعاني من نقص في موظفيها، وإن أعمالها التدقيقية لم تشمل الجوانب كافة بل اقتصرت على 4 أمور من أصل 10 بالمخالفة للقرار الوزاري الصادر بهذا الشأن.

وأضاف أن الأجوبة لم تكن واضحة فيما إذا كانت المحفظة الاستثمارية لبيت الزكاة والبالغة نحو 46 مليون دينار ضمن نطاق عمل هذه الإدارة أم لا، بخاصة أن ديوان المحاسبة يشير إلى وجود خلل في العمليات الاستثمارية ومنها الدخول في استثمارات من دون دراسات جدوى ووجود خسائر غير محققة.

وأشار عبد الصمد إلى أن الأداء الاستثماري لم يكن جيدا، بالإضافة إلى عدم تناسب بعض التخصصات وخاصة من هم في الوظائف الإشرافية مع طبيعة القطاع الاستثماري ومنها دبلوم مراقبة المباني مثلا.

وأوضح أن اللجنة سبق أن بيتت مرارا تحفظها على الأداء الاستثماري بشكل عام وعلى استمرارية استثمار بيت الزكاة للفوائض المالية المتحققة من معونة الدولة لبيت الزكاة والبالغة نحو 13 مليون دينار بشكل خاص بدلا من صرفها للمستحقين.

وأكد أن لدى اللجنة فتوى من قطاع الإفتاء بوزارة الأوقاف تفيد بمبذل الجهد في وضع فوائض الأموال بصورة مجدية ومأمونة، وأن يستند الإشراف عليها إلى ذوي الكفاية والخبرة وعدم جواز استثمارها إذا كانت هناك حاجة ماسة لصرفها.

ودعا عبد الصمد بيت الزكاة إلى التقيد بتلك القواعد، وأن يتم التدقيق على المحفظة الاستثمارية من قبله هو وديوان المحاسبة أيضا.

■ عدم تناسب بعض التخصصات وخاصة من هم في الوظائف الإشرافية مع طبيعة القطاع الاستثماري
■ عدم اعتماد لوائح البيت من قبل ديوان الخدمة المدنية وبصرف مكافآت وبدلات من دون وجه حق
■ صرف ما يقارب 3 ملايين دينار كرواتب من ميزانية الزكاة رغم عدم علاقتها بالعمل بالخيري

وشدد على ضرورة الالتزام بضوابط التوظيف مع ميزانية السنة المالية الجديدة والمقدرة بـ 50 وظيفة جديدة مع الإعلان عنها بالصحف تحقيقا لتكافؤ الفرص والمساواة، واتخاذ ما يلزم لتلافي ما شاب التعيينات السابقة والبالغة 80 وظيفة والتي لم تراع فيها ضوابط الإعلان عنها.

واعتبر أن استمرار ملاحظات الأجهزة الرقابية على شؤون التوظف لسنوات بات أمرا غير مقبول، لافتا إلى أن اللجنة سبق أن رفضت ميزانية بيت الزكاة لكثرة الخلل في هذا الجانب.

وبين عبد الصمد أن معظم ملاحظات ديوان المحاسبة متمحورة حول عدم اعتماد لوائح بيت الزكاة من قبل ديوان الخدمة المدنية ووجود ملاحظات بصرف مكافآت وبدلات من دون وجه حق، إضافة إلى عدم تقديم بيت الزكاة ما يثبت بقيامه باسترداد تلك المبالغ لكثير من تلك الملاحظات.

■ استمرار ملاحظات الأجهزة الرقابية على شؤون التوظف لسنوات بات أمراً غير مقبول

وأكد انه رغم امتناع جهاز المراقبين الماليين عن صرف عدد من الاستمارات إلا أنها تمرر من قبل المدير العام ومنها على سبيل المثال صرف مكافآت لفرق عمل تمت اثناء الدوام الرسمي وبعض موظفي تلك الفرق لم يحضروا اصلا وصرفت لهم مكافآت تم استردادها لاحقا.

وشدد عبد الصمد على ضرورة تمكين الأجهزة الرقابية من القيام بدورها في ضبط المصروفات والاطلاع على أسباب الامتناع عن الصرف ومعالجتها اولا بأول تلافيا لتكرار مثل هذه الماخذ مستقبلا.

وكشف عن أن بيت الزكاة ما زال يقوم بصرف علاوات تشجيعية خاصة بالحاسب الآلي لعدد كبير من الموظفين رغم عدم عملهم بمجال نظم المعلومات وفق تأكيد الأجهزة الرقابية على هذا الأمر منذ سنوات.

وأضاف أن اللجنة أوضحت سابقا أن تلك الامتيازات المالية إنما أقرت تحفيزا للعمل في القطاعات التي تعاني من عزوف وظيفي، معتبرا أن ي صرف خلاف ذلك يعد صرفا من دون وجه حق.

ورأى أن قيام بيت الزكاة بصرف ما يقارب 3 ملايين دينار كرواتب ومكافآت من ميزانية الزكاة والخيرات رغم عدم علاقة تلك المصروفات بالعمل بالخيري من وجهة نظر ديوان المحاسبة، بحاجة إلى وقفة جادة وتحقق.